«مدرسة كوبنهاجن»: الأمننة ودورفعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية.

Copenhagen School: Securitization and the role of rhetoric in defining security issues

أمينة قلعي.(*)

ملخّص:

بالعودة لحقل الدّراسات الأمنيّة فقد أدّت التّطوّرات الجارية على أرض الواقع في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة إلى بروز نقاشات حادّة، تدور بالدّرجة الأولى حول ضرورة تعميق وتوسيع مجال الدّراسة ليشتمل على مسائل وقضايا تتلاءم مع واقع البيئة الجديدة، ليأتي هذا المقال محاولا تسليط الضوء على أهم تحول عرفه حقل الدّراسات الأمنية والمتمثل في بروز الدراسات الأمنية النقدية متخذين من تحليل « مدرسة كوبنهاجن» للأمن موضوعا لهذا المقال، في جزئها المتعلق بنظرية الأمننة وكيفية نقل الموضوعات من قضايا عادية إلى مُسيّسة فمُؤمنَنة وقد يتطور الأمر إلى مَأْسَسة أمننة القضايا أو تراجعها إلى مصاف قضيه مُسيّسة أو حتى عادية إن أمكن وهذا عبر نزع منطق الأمننة في التعامل مع القضية محل النقاش.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية النقديّة، مدرسة كوبنهاجن، الأمن، الأمننة، مأسسة الأمننة.

Abstract :

By reviewing the field of Security Studies one finds out that all the developments and changes in the post-Cold War period have led to the emergence of extreme debates, especially those pertaining the deepening and expanding the scope for the analysis to include issues emanating from the new security and international landscape. This article highlights the most significant changes that have occured in the field of Security Studies since the end of the cold war, including the emergence of the Critical Security Studies. In particular, this paper is to focus its analysis more on the contributions of the Copenhagen School in the realm of security, the most important of which is the securitization theory.

Keywords: Critical Security Studies, Copenhagen School, Security, Securitization, Institutionalization of Securitization.

(*) - طالبة دكتوراه، تخصص إدارة النزاعات وبناء السلم جامعة الجزائر -03-. البريد الالكتروني: aminakolai@gmail.com

مقدمة:

إنّ نهاية الحرب الباردة وما أعقبتها من تحولات لم تؤد إلى إلغاء الأطر التحليلية لنظريات الأبستمولوجيا الوضعية، وإنّما إلى تعديلها بما يتوافق ومتطلبات الوضع الدولي الجديد، وبالأخص عقِب فشلها في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، هذا ما فسح المجال إلى بروز نظريات تتبنى ابستمولوجيا حديثة تُسمى بـ: «الأبستمولوجيا ما بعد الوضعية» (ما بعد تجريبية)، ومن أهمّها: «النظرية النقدية الاجتماعية»،«نظرية ما بعد الحداثة»، و« النظرية البنائية»، وقد عُرفت هذه النظريات بـ:« النظريات التكوينية» لِتَشَاطُرِها المنطلَق ذاته والمتمثل في اعتبار الواقع الاجتماعي ليس شيئا معطى بل يُبنى بالإرادة الإنسانية، وكما أدّت طروحات «النظريات التكوينية» المتعلقة بمفهوم الأمن إلى إحداث نهضة في البرامج البحثية الأمنية، لتدخل بذلك الدّراسات الأمنية مرحلة جديدة من تاريخها عُرف بـ:« الدّراسات الأمنية النقدية» هذه الأخيرة التي اشتملت على ثلاث مقاربات هي:

«مدرسة كوبنهاجن» ، «مدرسة إبيستروبث» أو « مدرسة ويلز» و «مدرسة باريس» .

حيث اِنضوت المدارس الثلاث فيما بعد تحت مشروع واحد عُرف بـ: «المقاربات النّقديّة للأمن في أوروبا» (Critical Approaches To Security In Europe)، هذا الأخير الذي جاء ليعكس مرحلة متقدِّمة من السّجال والإجماع بين منظّري المدارس الثلاث.

وعليه نحاول خلال هذا المقال تسليط الضوء على إحدى أهم هذه المدارس وهي «مدرسة كوبنهاجن» في جزئها المتعلق بالأمننة ودور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية. متبنين السؤال عينه المقدَّم من قبل "أول وايفر"(Ole Waver) وهو: **ما الذي يجعل شيئا معينا مشكلة أمنية حقا؟**

أولا: « مدرسة كوبنهاجن»: مقاربة نقدية للأمن في أوروبا:

تنتمي «مدرسة كوبنهاجن» إلى حقل «الدراسات الأمنية النقدية» (Critical Security Studies)، الذي عُرف أيضا بمسمى: «النظرية النقدية الأمنية» هذه الأخيرة التي تمثل

الثورة على الدراسات الأمنية التقليدية، وهذا عبر تقديم تصورات بديلة للأمن والنهوض بها حتى تصبح أكثر ملاءَمة مع متغيرات البيئة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة.[1]

وحسب العديد من الباحثين تُعد هذه النظرية مشروعا مميزا في حد ذاته وهو محاولة طموحة[2]، رَوَّج لها علماء بارزون مثل: "كين بوث"(Ken Booth)، "ريتشارد وين جونز"(Richard Wyn Jones)، "أندرو لينكليتر"(Androw Linklater)، وعلى هذا الأساس رسمت «الدراسات الأمنية النقدية» في المجال التنظيري للعلاقات الدولية خطا بديلا ومغايرا عن «الدراسات الأمنية الكلاسيكية»[3] ، وهذا عبر تبنيها لرؤى ومبادئ جديدة[4]، هدفت من خلالها إلى توسيع الأجندة البحثية للأمن[5]، وهذا بُغية إعادة تقديم تصور للأمن بوصفه تحرر الأفراد والمجتمعات من القيود الهيكلية.

«Re-conceive security a the emancipation of individuals and communities from structural constraints »[6].

وبتتبعنا لمسار تطور حقل «الدراسات الأمنية الدولية» (International Security Studies- ISS)، نجد أن بروز «الدراسات الأمنية النقدية» ما هو إلاّ نتيجة لجملة التحولات والتغيرات التي عرفها الحقل الأم[7] منذ سنة1945م، لتصبح «الدراسات الأمنية النقدية» (Critical Security Studies-CSS) حقلا قائما بذاته مع بداية

(1) -Richard WYN Jones, Security, Strategy, And Critical Theory, Lynne Rienner Publishers, Inc, Denver 1999, P 124.

(2)- ibid, P 4.

(3) -Narottam GAAN, "Critical Security Studies: Emancipatory Challenges", Journal of International Affairs 14 (1& 2, June & December 2010, P: 2.

(4) - Richard Wyn Jones, OP.Cit, P 4.

(5) - Michael C. Williams and Keith Krause, "Preface: Toward Critical Security Studies" In Critical Security Studies Concepts and Cases. Editions. Keith Krause and Michael C. Williams, London: VCL Press, 1997, 19.

(6) - Narottam Gaan, Op. Cit, P: 2.

(7) - Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies. (New York: Cambridge University Press, 2009), P3.

التسعينيّات[8]،أين طرح كل من "كين بوث"و"ريتشارد واين جونز" فكرة «الدّراسات الأمنيّة النّقديّة» في كتابهما المعنون بالتسمية ذاتها[9] وعقب هذا احتلت «CSS» مكانة بارزة ضمن معجم العلاقات الدولية على وجه العموم والدراسات الأمنية خصوصا[10] .

مع العلم أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد أي بتأسيس مشروع: «الدراسات الأمنية النقدية»، بل عمل مُنظرو هذا المشروع على زيادة نقاط الاتفاق حول النظرية والشؤون الأمنية، بين مختلف المقاربات الأمنية النقدية، وقد تترجم هذا بإنشاء ما عرف بمشروع: «المقاربات النقدية للأمن في أوروبا» (Critical Approaches To Security In Europe) والذي تأسس في ديسمبر 2006م.[11]

وبالعودة إلى «مدرسة كوبنهاجن» فتعد هذه الأخيرة إحدى أهم المدارس الأمنية في مشروع: «المقاربات النقدية للأمن في أوروبا»(Critical Approaches To Security in Europe) بل وأكثرها شهرة، كما وترتبط تسميتها بمجموعة صغيرة من علماء «معهد كوبنهاجن لبحوث السلام»(The Copenhagen Peace Research Institute)(COPRI) بالدنمارك[12]، أمثال" باري بوزان"(Barry Buzan) "أول ويفر" (Ole Waver) و"جاب دي وايلد" (Jaap de Wilde)وغيرهم[13].

---

[8] - David Alexander Robinson, Critical Security Studies and The Deconstruction Of Realist Hegemony, word press. Com (2010/09/16) critical- security- studies/. (29/09/2013), (23 :30), P2.

[9] - Barry Buzan and Lene Hansen, OP. Cit, P.205.

[10] -Christopher S. Browning and Matt Macdonald," The Future of Critical Security Studies: Ethics and The Politics of Security", European Journal of International Relation, vol. 19, N°.02 (2013) P: 236.

[11] - سيد أحمد قوجيلي، "الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية"(رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، 2010)، ص 122.

[12]- Rita Floyd,"Security: Bringing Together the Copenhagen and The Welsh Schools of Security Studies", Review Of International Studies 33(2007) P: 329.

[13] - Barbara Delcourt, Theories, De la Sécurité, 2006-2007[On Line] bdelcou 1@ulb. ac. be, P42.

وهي كنظرية تنتمي للدراسات الأمنية النقدية حيث تتبنى موقفا معارضا ورافضا للتصور التقليدي للأمن[14]وبذلك فهي تسعى لإعادة صياغة مَفْهَمَة الأمن لتتوافق مع طبيعة التهديدات الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة[15]،كما لا تقبل بالمفهوم الواقعي للأمن، بل تعمل بخلاف ذلك على استكشاف الجانب الاجتماعي للأمن. وكوبنهاجن كمنهج هي مزيج من «اللّيبرالية الجديدة»، «البنائية» وكذا «البنيوية».[16]

ومنذ إنشاء «معهد كوبنهاجن للسّلام وأبحاث النّزاعات» (Centre For Peace And Conflict Reasearch) في كوبنهاجن (الدنمارك) سنة 1985م[17]، والمعهد يحتل منبرا نظريا هاما لدراسة الشؤون الأمنية وفق خلفية فكرية ضد/ واقعية، ومنذ ظهور «معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام» وإلى غاية تاريخ إغلاقه في عام 2004م، بقي يُمثل بأعماله إحدى أكثر التّطورات المعرفيّة إثارة للاهتمام بالدراسات الأمنية المعاصرة.[18]

ولقد جاءت «مدرسة كوبنهاجن» لتوسيع الأجندة البحثية للأمن عبر طرح مناهج جديدة[19]، أقرّت من خلالها أن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل إنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل دينامي.[20]

وفي تحليلها للظاهرة الأمنية تتبنى مدرسة كوبنهاجن ثلاثة مستويات للتحليل هي:

---

(14) - Irina Ghughnishvili , "Securitization Of Migration In The United States After 9/11 : Constructing Muslims And Arabs As Enemies", (Unpublished Master's Thesis, Central European University, 2010), P 7.

(15) - Ken Booth, Theory of World Security, Cambridge University Press, Cambridge 2007, P166.

(16) Veera Eleonoora Enlund, "The Securitization of European Union Immigration", Unpublished Master's Thesis, School of Art and Sciences, 2011, P15.

(17)- Jef Huysmans, "Revisiting Copenhagen: Or, On The Creative Development of a Security Studies Agenda in Europe" In: International Security. Vol 4. Editions, Barry Buzan and Lene Hansen (London: Sage Publications, 2007), P 43

(18) - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص ص124و136

(19)- Michael. C. Williams, "Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics", International Studies Quarterly 47(2003) P: 513.

(20) - عادل زقاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، كليّة العلوم السّياسيّة والإعلام، جامعة الجزائر3، 1(2011)، ص:68.

الفرد (The Individual)، الدولة (The State) والنظام الدولي (The International System).

ولتيسير دراسة الأمن، وضع "بوزان" و"أول وايفر" ثلاث أدوات مفهوماتية تحليلية وهي:

- قطاعات الأمن (Sectors of Security).
- مجمّعات الأمن الإقليمي(Regional Security Complexes) .
- الأمننة (Securitization).[21]

وننوه هنا أن: المفهومين الأولين يعودان إلى "باري بوزان"، أما الثالث فهو من ابتكار " أول وايفر".[22] وبالنسبة لإعادة مفهمة الأمن كما أسلفنا فقد قدم منظّروا «مدرسة كوبنهاجن» نظريّتيْن أساسيّتيْن هما: المنظور القطاعي؛ لصاحبه: "باري بوزان"، و منظور الأمننة؛ لصاحبه: "أول وايفر".

فقد دعا كلّ من "باري بوزان"و"أول وايفر" إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، حيث طرح الأول مفهوم «الأمن المجتمعي»، أما الثّاني فقد قدم تصورا مكمّلا له عُرف بـ: «الأمننة»(Securitization)[23] ؛ وتُعتبر «نظرية الأمننة» (Securitization Theory) باعتبارها موضوع مقالنا أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية[24] إذ يُجمع العلماء والأكاديميون على أن «الأمننة» هي: الأداة الأنسب لتفسير وتحليل التهديدات الجديدة، وبالأخص منها القضايا المرتبطة بظاهرتي اللجوء والهجرة.[25]

و«الأمننة» كمصطلح سُحبت من «الأنظمة المصرفيّة» وحوّلت إلى العلاقات الدوليّة، لتظهر لأول مرّة في إطار «مدرسة كوبنهاجن»،[26]وهذا من خلال أعمال "أول وايفر" (مؤسّس النّظريّة)، حيث تم التّعرض لها في كتاب مشترك نُشر سنة 1998م جمع بينه و بين "باري

---

(21)- Veera Eleonoora Enlund, OP. Cit, P13.

(22) - Rita Floyd, OP. Cit, P329

(23) - Setenay Yaganoglu,"Securitization, Militarization And Gender In Turkey", (Unpublished Master's Thesis, The Institute Of Economics And Social Sciences, Bilkent University, 2006), P18.

(24) - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 128.

(25)- Chisthpher S .Browning And Matt Mcdoland, OP. Cit, P.241.

(26) - Veera Eleonoora Enlund, OP. Cit, P13.

بوزان" و "جاب دي وايلد" هو: «الأمن: إطار جديد للتحليل» Security : A new Framework For Analysis[27]

لقد تطرق" أول وايفر" عبر نظريّته إلى تأثير البنية الخطابيّة في تشكيل الفعل الأمني، وهنا يظهر تأثر منظري «مدرسة كوبنهاجن» وبالأخص "أول وايفر" بـ:«نظرية اللغة» (Language Theory)، وبالتحديد «نظرية أفعال الكلام» (Speech Act Theory) التي جاء بها "أوستين" (Austin) و"سيرل"(Searle) وإلى جانب هذه الأخيرة تأثرت «نظرية الأمننة» كذلك بـ:«النّظريّة البنائيّة».[28]

وتُعتبر «نظرية الأمننة» جوهر فكر «مدرسة كوبنهاجن»، وذلك لكون هذا الأخير يستمد العديد من أفكاره من هذه النظرية على النحو الذي قدّمه "أول وايفر" -من خلالها-، حيث تَعتبِر «مدرسة كوبنهاجن» أن:

جوهر الأمن هو «الأمننة» التي تُمثِّل الخطاب المركزي المتبنى من قبل صناع قرار الدّول، و«الأمن» حسب «نظرية الأمننة» هو: مفهوم تذاتاني(Intersubjective Concept) ،أي أنه يُبني اجتماعيا وتذاتانيا[29].

والأمن حسب تصور «مدرسة كوبنهاجن» و«نظرية الأمننة» ليس مجرد أي نوع من الخطاب، أو أي شكل من أشكال البناء الاجتماعي، بل الأمن هو فعل كلام (Speech Act)[30] وذلك لإضفاء الصّبغة الأمنية على قضية لا أمنية.

و«الأمننة» حسب "أول وايفر" و "باري بوزان" تمثل: إطارا تحليليا جديدا للأمن، فهي عملية تُقدَّم من خلالها قضية ما باعتبارها تهديدا وجوديا لكائن مرجعي معين قد يكون فردا، جماعة، دولة أو حتى هوية...الخ، ولعلّ هذا ما يتطلب إجراءات وتدابير استثنائية مستعجَلة وذلك بُغية شرعَنَة سلوك صانعي القرار.[31]

---

(27) - Colin Mclunes and Simon Rushton, "HIV/AIDS and Securitization Theory", European Journal of International Relations, vol. 19. N°01 (2011) P. 18.

(28) - Michael C. Williams, OP. Cit, P. 514

(29) - Ken Booth, OP. Cit, P163 and P. 165.

(30) - Michael C. Williams, OP.Cit, P.514.

(31) - Fred Vultee, "Securitization as A Theory of Media Effects: The Contest Over the Framing of Political Violence", Unpublished Ph.D. Thesis, Faculty of The Graduate School, Missouri University, 2007, P8.

وعليه فالأمننة هي: عملية ذات بنية خطابية تَعني إضفاء الطابع الأمني على قضية لا أمنية في الأساس، وذلك انطلاقا من حُجّة عدم مواجهة هذه المشكلة فورا قد يؤدي إلى عواقب سلبية عظيمة لا تُحمد عقباها.[32]

كما يتجلى العنصر المحوري في «نظرية الأمننة» في تلك الطريقة التي تجعل من قضية ما مصدر تهديد وجودي حقيقي[33]والتي تُربط بالأساس بعملية خطابية لغوية متبناة من قبل ممثلي الدّولة.

ثانيا: تحديد المشكلة الأمنية: أفعال الكلام والبناء السوسيو-لغوي للأمن.

تُمثِّل المشكلة الأمنية موضوع الأمننة، ولفهمها نتطرق إلى عنصرين هما:

(01) في تحديد المشكلة الأمنيّة:

أكد "أول وايفر" على ضرورة ارتكاز عملية الأمننة على بنية خطابية/ بلاغية تعرف بـ: «أفعال الكلام»، إذ عبرها يُمكن تحديد المشكلة الأمنية [34]، فحسب "أول وايفر" لا وجود لتهديدات أمنية خارج الخطاب[35] ، فجوهر الحجة هو فهم الأمن على أنه فعل الكلام، إذ تُمثل البنية الخطابية المتبناة من قبل صانعي قرار الدولة (النخبة والسلطة الحاكمة) الأرضية الأساس لتمثيل وتهويل التطورات وجعلها مشكلات أمنية.

وعليه يبني "أول وايفر" مقاربته للأمن وحجته الرئيسية لنظرية الأمننة بالاعتماد على «نظرية اللغة»[36] فنجاح «الأمننة» مرهون بمدى قبول الجمهور المستقبِل للخطاب الأمني المتبنى من قبل النخبة الحاكمة، وبالتالي فنجاح النخبة في إضفاء الطابع الأمني على قضية

---

(32) - Ibid, P 20

(33) -Setenay Yaganoglu, OP.Cit, P19

(34) - Erisk Asplund, "**A two Level Approach To Securitization: An Analysis of Drug Trafficking in China and Russia**", Unpublished Master's Thesis, Department Of peace And Conflict Research, Uppsala University, 2004, P. 24.

(35) - Ken Booth, OP. Cit, P. 163.

(36) - Veera Eleonoora Enlund, OP. Cit, P.21

ما يتوقف على فعل الكلام بالدرجة الأولى فالخطاب الأمني المعتمَد هو القادر على إقناع الجمهور المستقبِل بمدى خطورة القضية المطروحة من عدمه. [37]

وبهذا تصبح «الأمننة» نتاج الخطاب السائد داخل المجتمع أو بالتحديد: نتاج الكلام الناجح حول قضية معينة.[38] وعلى الرّغم من الدور المحوري الذي تؤديه النخبة في تعريف وتحديد المشكلة الأمنية وبالتالي حدوث «الأمننة»، غير أن هذه الأخيرة لا تتمّ دون تدخل «المجتمع»، حيث ينبع الدور المحوري الذي يعطيه "وايفر" للمجتمع من اعتبارين اثنين هما:

1. تبنيه للأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي(أي مرجعية المجتمع بدلا من الدولة).
2. تبنيه مفهوم لغوي للأمن يقوم على البنية الخطابية للفعل.[39]

(02) المصطلحات المفتاحية لتحليل الخطاب:

وحتى يكون تحليلنا متكاملا، نقدم أهم المصطلحات المفتاحية لتحليل الخطاب وهي: فعل الكلام، الخطاب وتحليل الخطاب.

1. فعل الكلام: (Speech Act).

إن «الفعل الكلامي» الذي يُدعى أحيانا بالفعل اللّغوي أو فعل الخطاب، يُعد أحد المفهومات الأساس في «اللّسانيات التداولية»[*].

---

[37] -Erisk Asplund, OP. Cit, P.24.

[38] - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص132

[39] - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، الصفحة نفسها

[*] - ويُقصد بالتّداولية العلم التواصلي الجديد الذي يُفسِّر كثيرا من الظّواهر اللّغوية، لذلك اتفق العديد من الباحثين العرب على ترجمة مصطلح (La Pragmatique/Pragmatics) بـ: «الذريعيّة» أو «الذرائعيّة» أو غيرها من المصطلحات المتحاقلة معهما.

فالتداولية حسب المختصين ليست علما لغويا محضا، بالمعنى التقليدي أي علما يكتفي بوصف وتفسير البُنى اللغوية، ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، فالتداولية علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويَدمج من ثم مشروعات معرفية متعددة في دراسة ظاهرة «التواصل اللغوي وتفسيره»، ولمزيد من المطالعة:

فالأفعال الكلامية مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار «الفلسفة التحليلية» [**](Analytic Philosophy)

إن من بين أهم مهام التّداوليّة نذكر:

دراسة استعمال اللّغة التي لا تدرس «البنية اللغوية» ذاتها، ولكن في المقابل تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها «كلاما محدَّدا»، صادرا من «متكلِّم محدَّد» وموجَّهًا إلى «مخاطَب محدَّد»، بـ: «لفظ محدَّد»، في مقام تواصلي محدَّد لتحقيق غرض تواصلي محدَّد[40].

وإذا ما أسقطنا هذا المضمون على عملية الأمننة لوجدنا: **(المخطّط رقم (01): إسقاط مهام التّداولية على عمليّة الأمننة).**

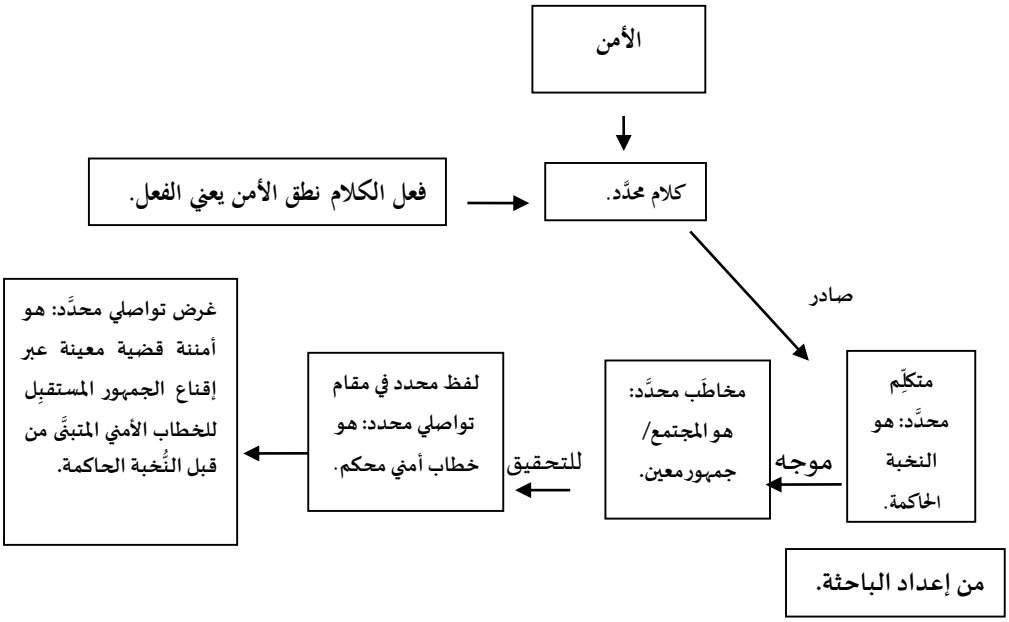

من إعداد الباحثة.

[**] - إن أهم شيء جاء به هذا الفرع من العلم هو: تغييره لبؤرة الاهتمام الفلسفي من موضوع «نظرية المعرفة» إلى موضوع «التحليل اللغوي»، لمزيد من المطالعة:

مسعود صحراوي، مرجع سابق، ص ص17-25.

[40] - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب- دراسة تداولية لظاهرة«الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، (بيروت: دار الطّليعة، 2005) ص26.

ومن خلال كل ما سبق يتضح أن: مفهوم «الفعل الكلامي» يُمثّل نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية، إذ يعود الفضل في تنظيره إلى الفيلسوف "أوستين"، كما ساهم في تعميقه وتطويره تلميذه الفيلسوف"ج. سيرل"[41].

وفحوى هذا المفهوم هو أن: «كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وفضلا عن ذلك يُعدّ نشاطا ماديّا نحويّا يتوسل أفعالا قوليّة لتحقيق أغراض إنجازيه(كالطلب، الأمر، الوعد والوعيد...الخ)، وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقِّي (كالرفض والقبول)»[42].

2. الخطاب (Speech/ Discours).

تعرّف "يُمنى العيد" (Yomna Aliad) «الخطاب بأنه كل ملفوظ يُدرج تحت نظام اللغة وقوانينها فهو نص، أما إذا خرج ليندرج تحت السياقات الاجتماعية فيُسمى خطابا، فالخطاب إذن: يضطلع بمهمة توصيل رسالة، ومن ثم فهو مغمور في الأيديولوجيا، ومبالِغ في خرق النظام بحثا عن المرجع"[1][43].

وعليه نفهم أن كل نص أيّن كان نوعه (أدبيّا، سياسيا، اقتصاديا (يعرف بالمقال)) هو خطاب. وفي مقابل هذا هناك من يرى أن: مفهوم النص يختلف عن مفهوم الخطاب، فالأول يكون مكتوبا حيث يعتمد على التلقي البصري، أما الثاني فهو شفوي يعتمد على التلقي السّمعي[44]، في حين يرى البعض الآخر أن الخطاب يشمل النص ويحتويه[45].

3. تحليل الخطاب (Discourse Analysis).

---

(41) - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، "التداولية"، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف الجزائر 2008م،ص 7.

(42) - مسعود صحراوي، مرجع سابق، ص 40.

(43) - محمد مصابيح، مفهوم النص و الخطاب، نقلا عن الموقع الالكتروني لدار ناشري للنشر الالكتروني: http://www. nashri.net/articles/ literature- and art/4022- v15- 4022.html. (14/09/2013), (22:14), P1.

(44) - جمال كديك، "في مفاهيم الخطاب"، الملتقى الدولي الأول في تحليل الخطاب يومي 11إلى 13 مارس 2006(ورقة عمل، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، 2003)، ص203.

(45) - المرجع نفسه، ص ص205، 206.

«تحليل الخطاب» في معناه البسيط هو: «دراسة الاستعمال الفعلي للّغة من قِبَل ناطقيْن حقيقييْن في أوضاع حقيقيّة»[46]، وكما يُعرَّف أيضا بأنه تحليل للّغة في الاستعمال أو تحليل استعمال اللغة. وعليه فإن «محلّل الخطاب» مُلزَم بالبحث فيما تُستعمل تلك اللغة من أجله[47].

ثالثا: مكونات عملية الأمننة، وحداتها ومسارها:

تتمثل مكونات «الأمننة» فيما يلي:

1. تحديد تهديدات وجودية: (Identification of Existential Threats):

يُمثل تحديد تهديدات وجودية من قبل صانعي قرار الدولة بمثابة الخطوة الأولى لبداية «عملية الأمننة»، وتُعرَّف «المشكلات الأمنية»(Security Problems) بأنها:

« مجمل التّطورات التي تهدِّد سيادة أو استقلال دولة وحرمانها من القدرة على إدارة نفسها».

وحسب " باري بوزان" وآخرون فإن تقديم قضية على أنها تُمثِّل تهديدا وجوديا خطيرا، يتطلَّب تبني خطابا أمنيا محكَما ينطلق من العبارة الآتية: «إذا لم تُعالَج هذه المشكلة، فإن أي إجراءات لاحقة تكون غير مجدية وليست في محلها (وذلك لأننا لن نكون هنا أو لن تكون لنا الحرية في التعامل معها بطريقتنا الخاصة)».

«If we do not tackle this problem, everything else will be irrelevant (because we will not be here or will not free to deal with it in our own way)»[48].

2. فعل الطوارئ: (Emergency Action):

بعد تصوير قضية ما أو بالأدق قضية معينة بأنها تهديد وجودي لمواطني دولة أو تكتّل إقليمي معين، فإن هذا يستدعي ويتطلب تدابير طارئة واستثنائية لحماية الموضوع

---

(46) - دومينيك مانغونو، مرجع سابق، ص 9.

(47) - سعد بولنوار، "آليات تحليل الخطاب في تفسير أصول البيان للشنقيطي تحديد المفاهيم النظرية"(رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، 2011)، ص73.

(48) - Rita Taureck, "Securitization Theory and Securitization Studies", Journal of International Relations and Development 9/2006, P. 55.

المرجعي(الكيان المرجعي) المهدَّد[49]والدخول في حالة الطوارئ يُعطي الحق لممثل الدولة في استخدام أيّة وسيلة ضرورية لمنع تطور التهديد.[50]

3. تأثيرات على العلاقات بين الوحدات والإفلات من القواعد:
(Effects on inter- unit relations by breaking free of rules):

بمجرد الدخول في الحالة الاستثنائية والطارئة في التعامل مع «المشكلة الأمنية»، فإن هذا يعطي لممثل الدولة هامشا كبيرا للحركة ويُضفي الشّرعية والمشروعية على تحرّكاته، واستخدامه لصلاحيات خاصة للتهرب من الإجراءات الدّيموقراطية والبيروقراطيّة الطّبيعيّة.[51] وهنا يتم الارتقاء عن عالم السياسة الطبيعية(العادية) إلى مجال «سياسة الذّعر»، وهذه العملية تتميز بـ: الاستعجال (Urgency)/ السّريّة (Secrecy)/ التّوظيف غير العادي للتّدابير (The Employment of Extraordinary)[52].

وما دامت السّمة المميّزة للأمننة محددة في البنية الخطابية، فالجودة هي القدرة على تحويل القضايا من النطاق العادي(قضايا وجودية في السياسة) إلى النطاق غير العادي.[53]

(01) وحدات عملية الأمننة:

تتمثل وحدات «الأمننة» في:

1. **الكيان المرجعي: (Reference Object)** ويُقصد به مجموع الأشياء التي يُنظر إليها بأنها مُهدَّدَة وُجوديا، ولذا لها شرعية الادِّعاء بالبقاء ولعل هذا ما يُترجَم من خلال الخطاب الأمني المتبنى من قبل الفواعل الأمنية، قد يكون الكيان المرجعي: فردا أو مجتمعا أو دولة....الخ.
2. **فاعل الأمننة أو ما يعرف بـ: الفاعل الأمني: (Securitizing Actor).**

«الفواعل الأمنية» هي المسؤولة عن الفعل الخطابي، وبالتّالي أمننة القضية محلّ النقاش، قد تكون الفواعل الأمنية إما شخصا هو صانع قرار الدولة أو النخبة الحاكمة، أو منظمة دولية. أي «الفاعل الأمني» هو المكلَّف بأمننة القضية أو التهديد.

---

[49] - Erik Asplund, OP. Cit, P.21.
[50]- Setenay Yagnoglu, OP. Cit, P.18.
[51] - Veera Eleonoora Enlund, OP.Cit, P.14.
[52] - Christopher S. Browning and Matt Mcdonald, OP. Cit, P241

[53] - Michael. C. Williams, OP. Cit, P.514

3. الفعل الخطابي: (فعل الكلام) (Speech Act).

يُعتبر «فعل الكلام» بداية لعملية الأمننة، وهو يتمثل في مجموعة من التعبيرات والمفردات التَّخصُّصيَّة المستخدَمة من قبل «الفواعل الأمنية»، من أجل مخاطبة التهديد الوجودي المفترَض وإضفاء الصبغة الأمنية عليه وهذا من أجل حماية «الكيان المرجعي»[54].

لذا يتوقف نجاح «الأمننة» حسب منظريها على: قدرة خطاب «الفاعل الأمني» على إقناع الجمهور لذا فنجاح «الأمننة» يتوقف على بنية الإدراك، لأن الجمهور هو المتلقِّي الأول لفعل الخطاب[55].

وحسب "بوزان" وآخرون فالأمننة الناجحة (successful Secutization) تتطلَّب توفر الشروط الآتية:

- ✓ التهديد الوجودي: (Existential threat).
- ✓ الطّوارئ أو التدابير الخاصة: (Emergency measures or special measures).
- ✓ قبول الشعب: [56] (Acceptance of the people)

ووفقا لذلك فالأمننة الناجحة هي مسألة إنشاء ذاتية مشتركة مبنيّة على التفاهم بين «وكيل الأمننة» و«الجمهور» (agent and audience) حول طبيعة وجودية للتّهديد.[57]

(02) مسار عملية الأمننة:

لقد اهتم كل من: "باري بوزان"، و"أول وايفر"و"ياآب دي وايلد" في كتابهم المرجعي حول موضوع «الأمننة» بربط «الأمننة» أساسا بالسياسة العامة للحكومة:

«الأمن وكل ما هو أمني إنما يعود على القضايا التي يتم التعامل معها بشكل متميز عن باقي القضايا السياسية، من حيز العمل السياسي العادي (أي المداولة بشأن هذه القضايا على مستوى المؤسسات الوطنية)، إلى حيز القضايا(الحساسة) التي تقتضي

---

(54) - Colin Mclunes and Simon Rushton, OP. Cit, P.P.119- 121.
(55) - Michael .C. Williams, OP. Cit, P.514.
(56) - Erik Asplund, OP. Cit, P 22.
(57) - Seniwati, "The Securitization Theory and Counter Terrorism in Indonesia", **Academic Research International**, Vol. 5(3), May 2014, P.235.

معالجة خاصة أو أكثر من ذلك قد يتم المداولة بشأنها في إطار غير الأطر السياسية الاعتيادية»[58].

حيث يقومون بعدها بالربط بين «الأمننة» و«التسييس»(Politicization) [59]2،وقد نُظر إلى «الأمننة» باعتبارها نسخة أكثر تطرفا من التسييس.[60]

ننوه هنا: أنّ عدم تسييس قضية مجتمعية معينة، يعني بقاءها خارج إطار الضبط السّياسي المجتمعي الذي تمارسه الحكومة، أي أنها تبقى قابعة خارج حيز النّقاش العام ولا يُمكن المداولة بشأنها في المؤسسات الرسمية.

أمّا إذا تم جلبها إلى حيز القضايا السياسية فإن ذلك يعني من بين ما يعنيه أنها قضايا حيوية بالنسبة لصيانة مسعى تحقيق الرفاه العام أي أن القضية هنا تُصبح مسيَّة، لكن إذا بدا أنها أكثر أهمية من ذلك، أي أنها حيوية بالنسبة لبقاء المجتمع ذاته، في هذه الحالة يتم إحالة هذه القضية إلى حيز القضايا الأمنية التي تستوجب اتخاذ تدابير عاجلة واستثنائية، كما يُبرّر تبعا لذلك كلَّ التدابير التي تُتَّخَذ عادة دون التقيد بالإجراءات الاعتيادية والتي تتسم أساسا بالشفافية، وهنا نكون أمام أمننة القضية[61].

ومن خلال هذا العرض المبسَّط لمسار «عملية الأمننة» نقدم المخطط الآتي كتلخيص لما تم ذكره:

---

[58] – Ibid.

[59]- عادل زقاع وسميرة سليمان، "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمننة قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية،" **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، العدد الأول جويلية 2011، ص77.

[60] -Setenay Yaganoglu, OP. Cit, P18.

[61] - عادل زقاع وسميرة سليمان، مرجع سابق، ص ص 78-79

المخطط رقم (02): مسار عملية الأمننة (Process)

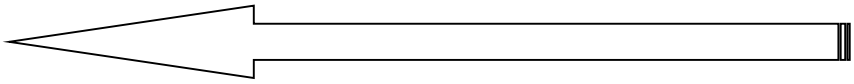

قضية غير مسيسة:	التسييس	الأمننة
	قضية تم إضفاء الطابع السياسي عليها، تسييسها:	قضية تم إضفاء الطابع الأمني عليها، أمننتها:
-الحكومات لن تقوم بالتعامل مع قضية غير مسيسة أو تتخذ تدابيربشأنها. -القضية لن تُطرح للنقاش العام.	-حينها يتم التعاطي مع القضية في إطار الآليات التي أرساها النظام السياسي. -تصبح هذه القضية جزءاً من السياسة العامة وتستوجب بذلك اتخاذ قرارات وتخصيص اعتمادات مالية، أو وضع هذه القضية ضمن الإطار العام للحكومة، أي إرساء آليات الضبط بالشراكة مع المواطنين والمؤسسات غير الرسمية للدولة، وهي إحدى صُور صنع السياسة العامة.	-يتم جلب القضية إلى حيز القضايا الأمنية، مع ما ينطوي عليه ذلك من الاستعجال والسرية. -الفاعل الذي يتولى عملية الأمننة إنما يقوم بمراجعة النظرة تجاه قضية مسيّسة سلفا واعتبارها تهديدا وجوديا.

Source:
Ralf Emmers,"securitization" In contemporary security studies .vol 3. Editions. Allain Collins (London: oxford university press, 2013), P131.

وإلى جانب هذا طرح "بوزان" مسألة أخرى وهي: هل تعتبر عملية الأمننة برمتها شيئا إيجابيا أم سلبيا؟ هنا يرى "بوزان" أن: هذه العملية هي سلبية لسبب منطقي وهو أن تحويل الملفات إلى حيز المعالجات الأمنية يؤشر على شيء غير إيجابي وهو: «إخفاق السياسة العادية» في التعاطي معها، لذا فإن وجود عدد من الملفات في الحيز الأمني يجب أن يُنظر إليه بمثابة استثناء، والحل هنا حسب "بوزان" هو: نزع الطابع الأمني عن القضيّة(Desecuritization) وتحويلها لحيز السياسة العامة الطبيعية حيث الرقابة والتقيد بالقوانين والضوابط الدّيمقراطية».[62]

ومن خلال طرح " باري بوزان" وما تم التطرق إليه حول مفهوم «نزع الأمننة»، يتضح أن مسار عملية «نزع الأمننة» أو«تدمير الأمن» يسير بعكس مسار عملية الأمننة والمخطط الآتي المعنون بـ: «مسار عملية نزع الأمننة»، يوضح ذلك:

المخطط رقم(03): مسار عملية نزع الأمننة (Desecuritization)

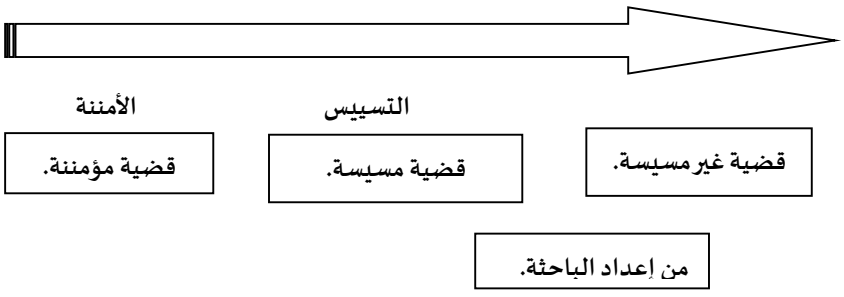

ومن خلال هذا المخطط ومخطط « مسار عمليّة الأمننة» نستنتج أن: الشعرة الفاصلة بين أمننة قضية ونزع الطابع الأمني عليها هي: «عملية التسييس»، أي «عملية التسييس» هي الحلقة الفاصلة والمفصلية بين أمننة قضية ونزع الأمننة عليها.

(62) - عادل زقاع وسميرة سليمان، مرجع سابق، ص81.

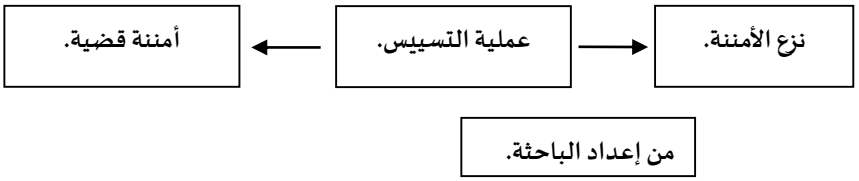

وننوه هنا: أن مساريْ عمليّتيْ «الأمننة» و«نزع الأمننة»، ينطبق على العديد من التهديدات الجديدة كقضايا البيئة والمناخ، الإرهاب وبالأخص قضايا الهجرة في شقها غير الشرعي.

رابعا: مأسسة أمننة القضايا:

من خلال تتبعنا لمفهوم الأمننة ومسار هذه الأخيرة يتضح أن دراسة « الأمننة» كمفهوم وكعملية لا يتوقف على دراسة الأفعال الخطابية فقط، بل يستدعي أيضا استكشاف العوامل السياقية مثل: السياق المؤسساتي للفواعل الأمنية. وهنا نكون أمام «**مأسسة الأمننة» (Institutionalized Securitization)** ، وهو ما نحاول تبيانه عبر التعرض إلى نقطتين: **تطور منطق الأمن: من الأمننة الخاصة إلى مأسسة الأمننة، ومستويات مأسسة الأمننة.**

(01) تطور منطق الأمن: من الأمننة الخاصة إلى مأسسة الأمننة:

تمثل «مأسسة الأمننة» آخر تطور في التعاطي مع قضية ما تم أمننتها، وذلك اعتبارا من أن الخطابات لا تَحدُث من فراغ وبتكرارها تصبح جزءا لا يتجزأ من السياق الروتيني في المؤسسات والممارسات المؤسساتية لذا فالحقائق المؤسساتية لا بد أن تدعم بالقوة، وهنا يقول"آدلر"(Adler 1997) أن «المأسسة»:

«أفكار يجب أن تكون لديها سُلطة(Authority) وشرعية(Legitimacy) بالإضافة إلى استحضار الثقة(Trust)». وعليه فإضفاء الطابع المؤسساتي على الخطاب يُؤدّي إلى هيمنة هذا الأخير على الجمهور المخاطَب.

وفيما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسساتي على «عملية الأمننة»، ترى «مدرسة كوبنهاجن» عبر منظريها(لعل أهمهم: "أول وايفر") ضرورة التّمييز بين: «**الأمننة الخاصة**» [*] (Hoc Securitization) و«مأسسة الأمننة»[63](Institutionalised Securitization)

المخطط رقم(04):تطور منطق الأمن

Development of a Security Logic

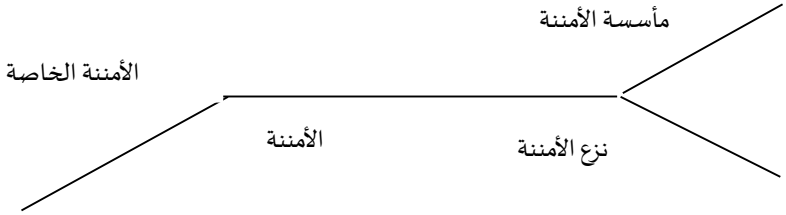

Source: Dominique Van Dijck: Is the EU Policy on illegal immigration securitized? Yes of Course! A study into the dynamics of institutionalized securitization, 3rd Pan-European Conference on EU Politics 21-23, September 2006. Unpublished Working Paper, Istanbul, 2006, P.5

يوضح هذا المخطط: تطور منطق الأمن من «الأمننة الخاصة» إلى «مأسسة الأمننة»، ومن خلال هذا المخطط نلاحظ أن «عملية الأمننة» لا تنتهي بالضرورة إلى المأسسة، حيث يمكن

---

[*] حسب"أول و ايفر"**(Ole Weaver)**: **الأمننة الخاصة:** تمثل المرحلة الأولى للأمننة:

ففي هذه المرحلة تكون فيها محاولات لإبقاء قضية معينة كخطر أمني، أي محاولة تقديم قضية معينة كتهديد وجودي، وهنا تسعى الفواعل الأمنية لإضفاء الشرعية(تشريع) على اتباع واتخاذ إجراءات استثنائية، ففي هذه المرحلة الأولية من «الأمننة» تكون التحركات الأمنية غير مؤكَّد نجاحها أو فشلها، ففي هذه المرحلة نجاح خطاب الأمننة مرهون بمدى قبوله من قبل الجمهور، فعندما يتم تأسيس فعل خطابي ناجح، تصبح هناك احتمالية لأن تصبح «عملية الأمننة» مُمَأسسة (إضفاء الطابع المؤسساتي على عملية الأمننة). نقلا عن:

Dominique Van Dijck, "Is the EU Policy on illegal immigration securitized? Yes of Course! A study into the dynamics of institutionalised securitization", 3rd Pan-European Conference on EU Politics 21-23 September 2006(Unpublished Working Paper, Istanbul, 2006), P4.

(63) – Ibid.

أن تبقى لمدة طويلة كشكل متطرف من «التسييس»، وهذا في حال نجاح الفواعل الأمنية في إعادة إنتاج قضية معينة كحالة طوارئ التي من الضروري أن تخاطَب بالأولوية العليا والإجراءات الاستثنائية مع شرط قبول واقتناع الجمهور بالخطاب الأمني المتبنَّى من قبل الفواعل الأمنية.

وبذلك يكون للخطاب الأمني وظيفة مُنتِجة، حيث يتضمن فصاحة روتينية كإيصال قضايا: الهجرة(Migration)، الجريمة المنظمة (Organised Crime)، تغير المناخ(Climate Change)، الإرهاب(Terrorism)...الخ، إلى مستوى الاستمرارية الأمنية العالمية(أي جعلها عابرة للحدود الوطنية).

فعند إدخال وتضمين الخطاب الأمني للممارسات الإدارية والبيروقراطية ((Administrative and Bureaucratic Practices في الميدان السياسي، كرسم الإحصاءات والبيانات يصبح المنطق البيروقراطي والتكنوقراطي جزءا من «عملية الأمننة»، وهنا تصبح القضية المطروحة مشكلة إدارية وقضية تقنية بدلا من اعتبارها تهديدا وجوديا، فمثلا: بدلا من اعتبار الهجرة تهديدا وجوديا تصبح مشكلة إدارية وقضية تقنية، وهذا ما يستدعي السيطرة عليها بسرعة وكفاءة وفعالية.

وهكذا يصبح منطق الأمن مُمَأسسًا، إذا تم إدراجه ضمن الممارسات اليومية للسياسيين وكذا المسؤولين البيروقراطيين هؤلاء الذين يُساهمون في إعادة إنتاج نشاطاتهم بمَأسَسة منطق الأمن، أين يُصبح الهدف الرئيسي من الفواعل الأمنية هو تقييم ومراقبة المشكلة وبالتالي السيطرة على التهديدات، بدلا من نطق الخطاب المتضمَّن لتهديد وإزالته بالإجراءات المستعجَلَة.

(02) مستويات مأسسة الأمننة:

إنّ إضفاء الطابع المؤسساتي على عملية الأمننة هو: عملية تُطَوِّر نفسها على مستويات متعددة، هي:

1. **المستوى الاستطرادي:(Discursive Level)** يتضمن إعادة مفهمة الأمن من صنف التهديد(Threat) إلى صنف الخطر(Risk)، وكذا الانتقال من خطاب الطوارئ (Emergency Discourse) إلى الخطاب الإداري (Managements Discourse).

2. **مستوى الفواعل الأمنية: (Securiting Actors Level)** في هذا المستوى يتم الانتقال من النخبة السياسية(Political Elite) التي كانت مسؤولة بشكل رئيسي على نشر الخطاب الأمني إلى النخبة البيروقراطية(Bureaucratic Elite)- المسؤولة عن تطبيق إجراءات موجّهة للسيطرة-.
3. **المستوى غير الاستطرادي:(Non-Descusive Level)** في هذا المستوى يتم استبدال التحركات الأمنية المُهيمِنَة في المرحلة الأولية للأمننة بالممارسات الأمنية والتقنية التي تُعيد إنتاج منطق الأمن.(63)

وما قيل أعلاه يُوضّحه الجدول أدناه: المعنون بـ: «تطور عملية الأمننة»:

الجدول رقم (01): تطور عملية الأمننة
The Evolution in The Securitization Process

	الأمننة الخاصة	الأمننة	مأسسة الأمننة
الفواعل الأمنية.	التحرك الأمني يكون من قبل: -الفواعل الفردية. -الإعلام -النخبة السياسية	نجاح الأمننة: تسييس متطرف.	نخبة سياسية/ مستوى بيروقراطي/رأي عام/ إعلام تعبئة كاملة
المستوى الاستطرادي	الخطاب الأمني (فكرة التهديد و حالة الطوارئ).	الرد الأمني- إجراءات استثنائية.	الأمن والخطر إدارة الخطاب.
المستوى غير الاستطرادي	لا ممارسات أمنية غير استطرادية		إعادة إنتاج الخطاب الأمني من قبل الممارسات الأمنية.

Source:
Dominique Van Dijck: Is the EU Policy on illegal immigration securitized? Yes of Course! A study into the dynamics of institutionalized securitization. OP-Cit, P.6.

ومن خلال كل ما سبق نضيف أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية الأمننة:

(63) - Dominique Van Dijck, Ibid., P 5.

- يرى بعض النقاد أن «دراسات الأمننة» هي نخبوية: وذلك لأن التحرك يكون من قبل النخبة الحاكمة، الدول، المنظمات الدولية.(64)
- وحسب البعض الآخر يعاني مفهوم «الأمن المجتمعي» إلى جانب مفهومي «الأمننة» و«نزع الأمننة» من الغموض والتشويش، فـ:"ريتا توراك"(Rita Turak) ترى: أنه على الرغم من تفضيل "وايفر" لنزع الأمننة عن الأمننة ذاتها تبقى «عمليّة نزع الأمننة» إلى حد كبير غير مفسرة بشكل كافي ومفتوحة للتأويل، وإلى جانب هذا تبقى السياسة العادية بدون تعريف في إطار «مدرسة كوبنهاجن».3(65)

وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات وغيرها، كانت ولا تزال أفكار «مدرسة كوبنهاجن» حول «الأمننة» و«نزع الأمننة» بمثابة الفكر المهيمن أو الموجِّه لمشروع «الدراسات الأمنية النقدية»، فضلا عن كونها أكثر الأطر المعرفية إنتاجا فيما يتعلق بالقضايا الأمنية المتصلة بالأجندة الدولية الأوروبية خاصة لما بعد الحرب الباردة.

وبهذا أُعتبر عمل «مدرسة كوبنهاجن» إحدى أكثر التطورات المعرفية إثارة للاهتمام بالدراسات الأمنية المعاصرة، حيث يكمن الإسهام المتميّز في قدرتها على إثبات العلاقة التكافلية بين الأمن، السيادة والهوية وبإقرار هذه العلاقة، يمكن أن نفهم وبشكل أفضل كيف ومتى تُستدعى الخطابات الأمنية من قبل الفواعل، وكما يمكن التحرك نحو فهم كيف أن بعض القضايا وبعض الفاعلين تكون مركزا للمعرفة والممارسة الأمنية دون غيرها.(66)

الخاتمة:

لقد عرف مفهوم الأمن كغيره من المفهومات في العلاقات الدولية، عقب نهاية الحرب الباردة تحولاً وتوسعا على نحو متزايد في كيانه المرجعي و تصنيف التهديدات(*)، فبيئة ما بعد

---

(64) -Dominique Van Dijck ,Ibid, P 5.

(65) - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص. ص.132، 133.

(66) - المرجع نفسه، ص. ص. 135، 136.

(*) - أين تم الانتقال من الدولة ككيان مرجعي أساسي إلى الفرد والمجتمع، كما تم الانتقال من التهديدات التقليدية العسكرية إلى تحديات لا تقليدية لا عسكرية (اقتصادية، بيئية، الأمراض والأوبئة...الخ).

الحرب الباردة أدت إلى دخول الباحثين و المفكرين في نقاش واسع حول طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة، و هو ما قاد إلى بروز الدراسات الأمنية النقدية(CSS) هذه الأخيرة التي عملت على تعميق وتوسيع مفهوم الأمن (أفقيا وعموديا) لجعله أكثر مواءمة مع طبيعة التحديات الأمنية الجديدة والمتنوعة (الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، التلوث البيئي، الأمراض والأوبئة...الخ)، وهذا بعدما عجز التصور الأمني التقليدي في التعامل معها، و لعل أهم الإسهامات التنظيرية الحيوية للدراسات الأمنية النقدية هو فكرة «الأمننة» (هذه الأخيرة التي تُعتبر الميزة الرئيسية لمدرسة كوبنهاجن إحدى أهم وأشهر المدارس الأمنية في مشروع:

«المقاربات النقدية للأمن في أوروبا»، حيث يشكل كل من "باري بوزان"، "جاب دويلد" و"أول وايفر" قلب هذه المدرسة.

وعليه وكترجمة لما شهده مفهوم الأمن من توسع، ظهرت فكرة الأمننة كقيمة مضافة للدراسات الأمنية من قبل «مدرسة كوبنهاجن»، فالأمننة هي بمثابة الصورة الأكثر تطرفا لعملية التسييس، وهي كعملية تركز على الآليات والميكانيزمات التي يُمكن استخدامها لإضفاء الطابع الأمني على أي قضية، أي رفع القضايا إلى مستوى الأمن، وبذلك تتبع القضايا مسارا تنتقل فيه من قضية غير مسيسة إلى قضية مسيسة وأخيرا تصبح القضايا مؤمننة، أين تقدم كتهديدات وجودية تستدعي إجراءات استثنائية وأفعالا خارج حدود الممارسة الروتينية.

ونجاح الأمننة مرهون بنجاح الخطاب وبالتالي تقبله من قبل الجمهور المتلقي، وعليه يتميز مفهوم الأمننة ببناء حجة بلاغية تُروج للتهديد كمسألة بقاء، والأمننة خلال تشكيلها الفعل الخطابي تعتمد على ثلاث وحدات هي: الكيان المرجعي، الفاعلين الأمنيين والفعل الخطابي.

كما أن دراسة الأمننة لا يتطلب فقط دراسة الأفعال الخطابية بل يتطلب أيضا معرفة السياق المؤسساتي للفاعلين الأمنيين، فبمأسسة الفعل الخطابي تصبح عملية الأمننة ممأسسة وبالتالي تصبح أكثر نجاحا، و من خلال تتبع مسار الأمننة نلاحظ أنها لا تنتهي بالضرورة إلى المأسسة، إذ من الممكن أن تبقى لمدة طويلة في شكل متطرف من التسييس، كما وقد يُنزع عن القضية الصبغة الأمنية وهو ما يُعبَّر عنه بـ: «نزع الأمننة» (تدمير الأمن) فتعود القضية إلى المرحلة الأولى في مسار الأمننة.

قائمة المراجع :

❖ المراجع باللغة العربيّة:

أولا: دوائر المعارف، القواميس والمعاجم:

1. مانغونو دومينيك، **المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب**: ترجمة محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، الجزائر 2008.

ثانيا: الكتب:

1. صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب- دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت 2005.

ثالثا: مقالات ودوريّات:

1. زقاع عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 5، جوان 2011،ص.ص: 103-114.
2. زقاع عادل وسميرة سليمان، **دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمننة قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية**. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد 1، جويلية 2011، ص.ص.75 -108.

رابعا: دراسات و أبحاث:

1. قوجيلي، سيد أحمد: **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة: الجزائر 2010.

خامسا: مداخلات في ندوات وملتقيات علميّة.

1. كديك، جمال.(11،2003إلى 13 مارس). **في مفاهيم الخطاب**. ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الأول في تحليل الخطاب. جامعة قاصدي مرباح. الجزائر.

❖ **المراجع باللغة الأجنبيّة:**

أولا: الكتب:

1. BOOTH, K., **Theory of World Security**, Cambridge University Press, Cambridge 2007.
1. BUZAN Barry and LENE, H., **The Evolution of International Security Studies**, Cambridge University Press, New York, 2009
2. EMMERS, R." Securitization" In: **Contemporary Security Studies**. VO 3. Editions: Allain Collins, Oxford university press, London 2013.
3. HUYSMANS, J" .Revisiting Copenhagen: Or, On the Creative Development of a Security Studies Agenda In Europe" In **International Security**. Vo4. Eds. Barry BUZAN and Lene HANSEN, Sage Publications, LONDON 2007.
4. WILLIAMS C., M and KEITH, K. "Preface: Toward Critical Security Studies" In **Critical Security Studies Concepts and Cases**. Eds. Keith Krause and Michael C. Williams. London: VCL Press,1997.
5. WYN Jones, R. (1999). **Security, Strategy, and Critical Theory**. Denver : Lynne Rienner Publishers, Inc.

ثانيا: مقالات ودوريّات:

1. BROWING S., Ch and MATT, M. The Future of Critical Security Studies: Ethics and The Politics of Security. **European Journal of International Relation**, vol. 19. N°.02 (2011),235-255.
2. GAAN, N. Critical Security Studies: Emancipatory Challenges. **Journal of International Affairs**, 14 (1& 2, June & December 2010).1-3
3. **FLOYED, R.** Towards a consequentialist evaluation of Security: Bringing Together the Copenhagen and The Welsh Schools Of Security Studies. **Review of International Studies, 33(2007), 327-350**
4. MCLUNES, C and SIMONS, R. HIV/AIDS and Securitization Theory. **European Journal of International Relations**, vol. 19, N°.01, 2011, 115-138.

5. MCLUNES, C and SIMONS, R. HIV/AIDS and Securitization Theory. **European Journal of International Relations**, vol. 19, N°01, 2011, 115-138.
6. SENIWATI, The Securitization Theory and Counter Terrorism in Indonesia. **Academic Research International** , Vol. 5(3). May 2014, 231-238.
7. TAURECK, R. Securitization Theory and Securitization Studies. **Journal of International Relations and Development**, 9, 2006, 53-61.
8. WILLIAMS. C., M. Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics. **International Studies Quarterly**, 47(2003), 511-531.

ثالثا: دراسات و أبحاث:

رسائل جامعيّة:

1. ASPLUND, E. (2004). **A two Level Approach to Securitization: An Analysis of Drug Trafficking in China and Russia**. Unpublished Master's Thesis, Department of peace and Conflict Research, Uppsala University, 2004.
2. ENLUND, V. E., **The Securitization of European Union Immigration Policy: A Warranted Response To International Terrorism?** Unpublished Master's Thesis, School of Art and Sciences, 2011.
3. GHUGHNISHVILI, I. **Securitization of Migration In The United States After 9/11 : Constructing Muslims And Arabs As Enemies.** Unpublished Master's Thesis, Central European University, 2010.
4. VULTEE, F, **Securitization as a Theory of Media Effects: The Contest Over the Framing of Political Violence**. Unpublished Ph.D. Thesis, Faculty of The Graduate School, Missouri University, 2007.
5. YAGANOGLU, S. **Securitization, Militarization and Gender in Turkey**. Unpublished Master's Thesis, The Institute of Economics and Social Sciences, Bilkent University 2006.

دراسات:

1. DIJCK Van, D. Is the EU Policy on illegal immigration securitized? Yes of Course! A study into the dynamics of institutionalized securitization. 3rd Pan- European Conference on EU Politics 21-23 September 2006. Unpublished Working Paper, Istanbul, 2006.

مواقع إلكترونيّة:

1. مصابيح، محمد. مفهوم النص والخطاب، تم تصفح المقال في (2013/09/14)، على الرابط التالي:
http://www. nashri.net/articles/ literature- and art/4022- v15-4022.html. (14/09/2013), (22:14).

Delcourt, B. (2006-2007).**Theories De La Securité**, 2006-2007[On Lin bdelcou 1@ulb. ac. be.